

دور مؤسسات المجتمع المدني في التربية على المواطنة الايجابية لدى الشباب

د.النوي بالطاهر

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

مقدمة:

إن العقود الأخيرة شهدت تحديات كبيرة وتطورات تواجه الأمم، محملة بأفكار وثقافات وقيم، ومن أخطر هذه التحديات ثقافة العولمة التي تحمل في طياتها وجهين لعملة واحدة، ويتمثل الوجه السالب في السيطرة على الدول الضعيفة بثقافتها الواردة، واستقطاب الشباب فكريا ودينيا، ويتمثل الوجه الايجابي في سهولة التعرف على ثقافات العالم من خلال الفضاءات المفتوحة، والاستفادة من التقارب الثقافي.

والشباب كما نعلم يشكل نصف الحاضر وكل المستقبل، وبالتالي فتضييعه أو التقصير في رعايته يعد اهانة للأمة وتفريط في مستقبلها، هذا المستقبل الذي يتطلع الشباب خاصة إلى أن يكون واعدة وحافلا بالانجازات والنجاحات، ومن هنا تقع على عاتق كافة مؤسسات المجتمع المدني مسؤوليات جسام من خلال ايلاء العناية الكافية بهذه الشريحة الحيوية في المجتمع، وإدماجها في برامج التنمية وسكها بالوعي الثقافي والسياسي الذي يمكنها من خوض معركة المستقبل بأمان واقتدار.

وتمثل شريحة الشباب، الشريحة الاجتماعية المعنية أكثر من غيرها بالتنشئة الاجتماعية والتربية على المواطنة، ذلك لأنها شريحة واسعة من شرائح المجتمع، وأيضا لان الشباب يتميز بخصائص معرفية وتواصلية تجعله

أكثر قدرة على طرح التساؤلات بجرأة، مصحوبة بالرغبة في التعبير وتحقيق قيم الحرية والعدالة والمساواة والرفاه الاجتماعي.

من هنا جاءت الحاجة إلى التربية، فهي المنوط بها الاهتمام بالشباب وتنمية المواطنة، لأن مفهوم المواطنة يعني الارتباط القوي بالدولة والنظام السياسي، وهي الجانب الايجابي من مفهوم المواطنة في ممارسة الحقوق والواجبات، والمواطنة تعد احد الجوانب المهمة في حياة أي مجتمع، فبدون مواطنين- وخاصة الشباب- يدركون حقيقة دورهم في تنمية مجتمعهم، لا يمكن لأي مجتمع أن ينمو ويتطور.

إن تكريس المواطنة بمفهومها العام مرتبط بحق المشاركة في كل ما يتعلق بالوطن، أما في مفهومها الخاص فهي تعني المشاركة في الحكم، الأمر الذي يؤكد أهمية إعداد الناشئة وتهيئة الشباب لممارسة المواطنة بوعي ومسؤولية، بيد أن ذلك يقتضي تأسيسا على دعائم ثابتة، تقوم عليها ويتعزز بها تمسك الشباب بهويته الوطنية وخصوصياته الاجتماعية والثقافية.

هذا الأمر يستوجب وجود توجه حقيقي لدى الدولة، وتوفيرها على فلسفة تربية متسقة مع هذا التوجه من اجل التمكين لهذه التربية(التربية على المواطنة الايجابية)، كما يستوجب توفير الجو والمناخ اللائق بهذا العمل التربوي الحضاري، من خلال توفير المناهج التربوية المناسبة والإطار الكفاء الجدير بالتكفل بإكساب الناشئة من المتعلمين فضائل التربية المواطنة ومهاراتها، التي تمكن الفرد من ممارسة مواطنته في جو من التواصل والمساواة، وهو الأمر ذاته الذي يستوجب ضرورة إسهام الأسرة وتفعيل دورها في تكريس هذه التربية ونشر هذه الثقافة وتعزيزها في نفوس أبنائها وفي ثقافتهم منذ الصغر، كما يستلزم أيضا إشراك الهيئات الأخرى ذات العلاقة بأمر التربية كالإعلام ومؤسسات المجتمع المدني بكافة وسائله. من منطلق أن المفهوم

الحديث للمواطنة يفترض وجود مجتمع مدني وسياسي ومجموعة من الحقوق والالتزامات، ونسق أخلاقي يحض على المشاركة والتضامن.

هذا وقد لعب المجتمع المدني دورا رئيسيا في توجيه حاجات أفراد المجتمع وتحقيق تطلعاتهم، كما تعددت أنشطة المجتمع المدني فشملت مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، كما تعددت مؤسساته ووسائله وأهدافه وغاياته، والتي ما فتئت تساعد في التخفيف من أعباء الدولة التي تقوض أركانها، وتعتبر فكرة التربية على المواطنة الايجابية لدى الشباب من الأفكار أو المبادئ التي ناضل من أجلها كثيرون، بعد تطور فكرة المجتمع المدني وعقب تطور الدولة وما يتركه من بصمات تاريخية في تجسيد ثقافة المواطنة والتربية على المواطنة الايجابية، هذه الأخيرة التي لا ينبغي أن تختزل في مجرد التوفر الشكلي على بطاقة التعريف أو رخصة السياقة أو جواز السفر، وإنما تتجسد في الغيرة على الوطن، والاعتزاز بالانتماء إليه، والافتخار بمقوماته، والمشاركة الفاعلة في الفضاء العام، بما يعود بالنفع على المجتمع. ومن هنا يمكننا الوقوف على ادوار المجتمع المدني في مسالة التربية على المواطنة الايجابية للشباب ، باعتباره همزة وصل بين المواطن والإدارة.

1. مفهوم المجتمع المدني:

إن مفهوم المجتمع المدني ليس جديدا في الكتابات العربية الحديثة، ولا حتى القديمة، فهناك مؤشرات على وجود ما يوازي هذا المفهوم في ذهن الكتاب العرب منذ العصر الوسيط، لكن كما يلاحظ لم يرد هذا المفهوم باسم المجتمع المدني عندنا قبل السبعينيات من هذا القرن، وبدل على عدم وجود مصطلح لغوي موجه يعبر عن كامل مفهوم معين في ثقافة ما، على أن ثمة ضبابية تكتنف هذا المفهوم وتدعو إلى عدم تبلوره في أذهاننا هذه الثقافة،

وشيء كهذا ما زلنا نتحسسه عند كتابنا وأدبائنا في معالجة أو تناول بعض المفاهيم، ومن ذلك مفهوم المجتمع المدني..

وإذا كان الأمر كذلك عند المثقفين والنخبة فما بالك بباقي الناس وعامتهم، وهناك من يرى أن مفهوم المجتمع المدني دخل إلى تراث الفكر العربي والإسلامي، ولم يبرز في الخطاب الثقافي إلا في العقود المتأخرة، واتسم عند ظهوره بسمات خاصة جعلته يختلف عن ميزات المفهوم في بيئته الأولى وحدث هذا عندما تأثر رواد الفكر الإصلاحي الإسلامي في القرن التاسع عشر بمفاهيم جديدة وغريبة مثل: وطن، دستور، انتخاب... ولم يكن مصطلح مجتمع مدني من ضمنها، رغم انه كان في طليعة انشغالات النخبة الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحديدا، وهي أيضا نفس الفترة التي دخل فيها بعض روادنا ومثقفونا إلى أقطار أوروبا وما وراء أوروبا.

وينبه التداول الواسع لمفهوم المجتمع المدني في الخطاب الثقافي العربي إلى ضرورة العمل على المستوى المفاهيمي لتأصيل هذا المفهوم عبر إعادة صياغته وتحديد مدلولاته النظرية والعملية، مما يستدعي رصد مكوناته المعرفية والعودة إلى الفضاء الزمكاني الذي شهد ولادته لرسم الملامح العامة للتطورات والتميزات التي طرأت عليه في سياق صعود أوروبا الصناعية الرأسمالية باقتصادها وفلسفتها وحركاتها الاجتماعية ذات الطابع الإصلاحي التدريجي والثوري التغييري، أي في جملة العوامل والأحداث التي ساهمت في تكريس قطيعة متعددة الوجوه مع عالم العصور الوسطى.

يعرف عبد الغفار شكر المجتمع المدني بأنه: «مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة...، أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة والقبيلة والعشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختبار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها، كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات

أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتواضع والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف»(1).

وهناك من يعرف المجتمع المدني على نحو إجرائي بأنه: «جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغراض متعددة منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية، وبالتالي يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية»(2).

وإذا حللنا هذا التعريف إلى مكوناته، أمكننا أن نستنتج بان جوهر المجتمع المدني، بحسب وجهة النظر هذه، ينطوي على أربعة عناصر رئيسية: **العنصر الأول** يتمثل بفكرة الطوعية، أو على الأصح المشاركة الطوعية التي تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار.

أما **العنصر الثاني** فيشير إلى الفكرة المؤسسية التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريباً، والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولعل ما يميز مجتمعاتنا الحضور الطائفي للمؤسسات وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل القانون.

في حين يتعلق **العنصر الثالث** ب الغاية والدور الذي تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعيين.

وآخر هذه **العناصر** يكمن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزا من منظومة مفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل: الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية، الديمقراطية، الخ.

والمجتمع المدني يتحدد في ضوء أربعة معايير، يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما وهي (3):

● **القدرة على التكيف:** يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية، لان الجمود يؤدي إلى تضائل أهميتها وربما القضاء عليها.

● **الاستقلال:** ويقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤيتها، وتعتمد درجة الاستقلال هذه على معايير عدة ، منها طبيعة نشأة مؤسسات المجتمع المدني ومدى بعدها عن تدخل النظام السياسي، وكذلك مدى تمتعها بالاستقلال المالي وبعد مصادر تمويلها عن مؤسسات النظام السياسي.

● **التعدد:** بمعنى تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة أو تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس من خلاله من

ناحية أخرى، وكلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها والحفاظ عليها.

● **التجانس:** ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، وكلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة وكانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلاً على تطور المؤسسة، وعلى العكس كلما كان مرد الانقسامات إلى أسباب شخصية وكانت طريقة حل الصراع عنيفة كان هذا دليلاً على تخلف المؤسسة، وتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل صلد لا تباين فيه، وكلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع المدني عد ذلك مؤشراً على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الايجابي والعكس صحيح.

ويمكن القول بان المجتمع المدني هو القطاع غير الحكومي الذي يطلق عليه أحياناً القطاع الثالث لتمييزه عن الحكومة من ناحية، والقطاع الخاص من ناحية ثانية، فهو يتكون من منظمات وجمعيات وروابط تقوم على العمل التطوعي، ولا تسعى إلى تحقيق الربح، وهي تضم أفراداً يشتركون في مصالحهم الاقتصادية واهتماماتهم الاجتماعية والفكرية، كالدفاع عن مصالح أو قضايا أو فئات معينة، وأصبح المجتمع المدني يشمل أي منظمة أو مؤسسة لا تنشأ بواسطة الحكومة، ولا تخضع لتوجيهها المباشر، إنما يؤسسها الأفراد بإرادتهم الحرة للقيام بعمل تطوعي يخدم الأعضاء والمجتمع، باستخدام الوسائل السلمية التي يجيزها النظام والقانون، دون اللجوء إلى وسائل العنف والقوة(4).

ومن هنا نجد أن المجتمع المدني يتحدد بكونه حقلاً مجتمعياً من المؤسسات غير الحكومية، ومما يطابقها من منظومات سياسية ومؤسسة ثقافية وتنظيمية، تنوط بنفسها مهمة الدفاع عن المجتمع عامة وحماية حقوق مواطنيه في الحرية والكرامة. ووجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد

بان لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب حضاري منظم وبطرق سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متاح، والحقيقة أن هذا الأمر يؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة، وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الايجابي التطوعي دون قيود.

2. ثقافة المواطنة:

يتضمن مفهوم المواطنة انساقا من القيم والسلوكات المعبرة عن الانتماء الوطني، وتعد المواطنة أساسا لتطوير الحياة السياسية وتجديد مقوماتها الأساسية، كما تعد المواطنة حجر الأساس لتنمية وتعزيز الانتماء الوطني والوحدة بين أبناء الوطن الواحد، على قاعدة المساواة بينهم من جهة، والمشاركة في الشأن العام من جهة أخرى.

يمكن تعريف ثقافة المواطنة بأنها: «الوعاء العام للقيم والممارسات الايجابية للمواطنة، بكل ما يرتبط بها من حقوق وواجبات، ومن علاقة مثلثة بالمكان (الوطن) والناس (المواطنون) والسلطة التي تقوم على تدبير الشأن العام (الدولة)» (5).

إن ثقافة المواطنة هي بعبارة أخرى ذاتها الثقافة المدنية، التي تحث وترعى وتربي على الممارسة المواطنة، ولما كانت المواطنة قد نشأت كمفهوم في سياق تاريخي محدد، وفي إطار منظومة سياسية، قوامها الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمواطنة، فإن مفهوم ثقافة المواطنة يعني تحديدا: تفعيل العضوية النشطة أو الايجابية في علاقتها بالمكان والمواطنين والدولة (6).

ومن هنا نستنتج بان التعبير عن المواطنة الصالحة أو الايجابية، لا يتم بمجرد ترديد الأناشيد الوطنية أو الشعارات التي تعكس التعلق بالمكان أو

الوطن، وليست أيضا ممارسة طقوس الاحترام والتبجيل لرموز الوطن، مثل العلم والنشيد الوطني، فهذه الممارسات يجب أن تطعم بثقافة تنمي علاقة شخصية وارتباط نفسي والتزام واع بين المواطن ووطنه، إن مخرجات هذه الثقافة يجب أن تتجلى في ممارسات مسؤولة، تحرص على حماية الوطن، وعلى الاستثمار الرشيد والمسؤول لموارده وصيانتها، وفي الوقت نفسه مراعاة سلامة البيئة وصحة المواطنين، كما أن ثقافة المواطنة تنطوي على عناصر عدة، في مقدمتها تطوير ذاكرة المواطنين التاريخية، وتنمية معارفهم عن النظام السياسي والاجتماعي والدستور، ولا سيما حقوق وواجبات المواطنين، إضافة إلى تعريفهم بالنضالات التي خاضها الشعب من اجل الاستقلال والسيادة، ومن ناحية أخرى يجب أن تتضمن على تعريف المواطن منذ الصغر على طبيعة بلده وجغرافيتها ومواردها الطبيعية والاقتصادية، وفوق هذا يجب أن تنمي لديه الوعي والمهارات التي تساعد على الانخراط النشط في الشأن العام، بكل ما يتطلبه ذلك من اهتمام بإدارة الموارد الوطنية، والمشاركة في مناقشة السياسة العامة والخطط الإستراتيجية، والتعامل مع محدودية المكان والموارد، والحرص على استدامتها لصالح الأجيال المقبلة، وتحمل المسؤوليات البيئية والاجتماعية أثناء ممارسة مختلف المؤسسات العامة والخاصة والأهلية لأنشطتها اليومية.

ويمكن القول بان ثقافة المواطنة هي أيضا تلك الثقافة التي ترسي دعائم العلاقة بين المواطنين والسلطة، انطلاقا من القاعدة التي تحددها معظم الدساتير الديمقراطية، والتي تؤكد أن الشعب هو مصدر السلطات. فهي ثقافة تؤكد على أن خضوع المواطنين لسلطة الدولة في تصديها لمهمة إدارة الشأن العام يجب أن يسبقه ويقابله اعتراف الدولة بمبدأ سيادة الشعب، وتشريعها لقوانين أساسية تعطي للمواطنين حقوقهم الشرعية، وفي مقدمتها حق المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في مراقبة أداء الدولة بسلطاتها الثلاث.

وبكلمات أخرى، فإن ثقافة المواطنة ليست مجرد لبنة من لبنات البنية الفوقية، وليست انعكاسا تلقائيا وحرفيا للبنية التحتية، وإنما هي فوق هذه وتلك، عنصر محفز ومفعّل على ممارسة المواطنين للمواطنة الايجابية، وهي عامل رئيسي في إزالة الحواجز والعوائق التي تعترض ممارسة حقوق المواطنة، وهي بالتالي عنصر لا غنى عنه في بناء المواطنة ذاتها.

وثقافة المواطنة هي ثقافة الحياة بأبعادها ورموزها ومعانيها المتنوعة، وهي ثقافة البناء والتعمير، وثقافة الوحدة والتعاون والتضافر والتآزر والاندماج في حركة الحياة، وهي إلى ذلك ثقافة الاستقرار والسلام، لأنها تلغي الفروقات والامتيازات، وتعمق قيم العدالة والمساواة والتآخي بين أبناء الوطن الواحد(7).

وبالمعنى المعاصر ، فإن ثقافة المواطنة تعني من بين أشياء أخرى(8):

- خلق رابطة روحية وثقافية عبر الزمن مع المكان، من خلال الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي للناس، أي تاريخ المواطنين أنفسهم وخبراتهم وتجاربهم وثقافتهم المادية والمعنوية.

- بث روح المسؤولية تجاه الحيز المكاني للوطن ، والحرص على استدامة الموارد الطبيعية والثقافية للبلاد، باعتبارها ملكا مشتركا بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

- تعلم مبادئ وأساسيات إدارة العلاقة بين المواطنين أنفسهم، فالوطن ليس مجرد رقعة ارض، وإنما هو أيضا علاقات بين المواطنين أنفسهم، وبين هؤلاء ووطنهم.

وهذا يمكن أن يترجم من خلال: تعزيز ثقافة التضامن في مواجهة التحديات والأخطار المشتركة، تنمية الثقافة الحقوقية للمواطن والتدريب على ممارسة حقوقه وواجباته، تقوية إيمان المواطن بنفسه كفرد، وتشجيعه على التصرف انطلاقا من وعيه بحقوقه وإيمانه بقدراته الخاصة، وبمعزل عن

انتماءاته العائلية أو العشائرية أو الطائفية، رفض تنميط الآخر والقبول بالاختلاف، وإدارة النزاعات بالعودة دائماً إلى الوسائل السلمية والمرجعيات القانونية، زرع ثقافة المساواة والعدل والتسامح، ورفض التعصب ونبذ العنف والتطرف بمختلف أشكاله وصوره، السعي إلى السلام والأمان الاجتماعي والاستقرار السياسي، تنمية مهارات التفاوض واللجوء إلى تسويات وتنازلات متبادلة حفاظاً على الصالح العام، الإيمان بالمسؤولية المشتركة للمواطنين في الوصول إلى مجتمع سليم متماسك، الانخراط في جهود مشتركة لمكافحة الفقر والمرض والجهل...

ويمك اعتبار ثقافة المواطنة بمثابة المدخل لزرع واستنبات ثقافة حقوقية لدى المواطنين، وذلك بتدريبهم وتعليمهم التصرف باعتبارهم ذوات لهم شخصية قانونية، ولهم حقوق متساوية أمام الدولة والمؤسسات الأخرى، وثقافة المواطنة تتطور باستمرار في فضاء الممارسة والمشاركة، لأننا نعيش في مجتمع يتطور وفي حركية سياسية واجتماعية وثقافية مستمرة (تتجدد في سيرورة عبر الزمن)، ويحسن أن نشير، أن المواطنة كما يرى مباركية: أعمق من كونها علاقة قانونية مجردة، فهي مشحونة بحمولات عاطفية تتجسد في الشعور بالانتماء وحب الوطن والاستعداد للدفاع عنه والتضحية من أجله (9). وبكلمات أخرى، فإن ثقافة المواطنة وسيلة تربوية تساعد على إحلال منظومة القيم والمفاهيم والأفكار والعلاقات الحقوقية ذات الطبيعة الديمقراطية، محل الروابط والعلاقات ما قبل الديمقراطية، مثل العشائرية والقبلية والطائفية والجهوية والعائلية، إن ثقافة المواطنة وأداتها المنهجية (التربية المدنية) مدعوة إلى صهر ودمج الولاءات التقليدية والثقافات الفرعية في إطار العلاقات والمؤسسات الوطنية الحديثة ذات الطابع الحقوقي الديمقراطي، وتعبير آخر فإن ثقافة المواطنة تؤسس للتوازن المطلوب ما بين

الفرد والجماعة، وما بين المواطن والدولة، وتوفير للمواطن مساحة من الاستقلالية عن العلاقات الإكراهية أو القائمة على التبعية(10).

ومن هذا المفهوم، نستنتج انه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق دولة الحق والقانون من غير مشاركة المواطن مشاركة فعالة وإيجابية وديمقراطية، وان أهم معيار يظهر فعالية المواطن الايجابي والمشارك في تغيير المجتمع، هو المشاركة في الانتخابات من خلال: المبادرة للتسجيل في القوائم الانتخابية، المشاركة في التجمعات المرخص لها، الاحتكاك بالشخصيات الوطنية والسياسية، التشجيع على ممارسة الحق الانتخابي، التنويه والإشادة بالفعل الانتخابي الذي يعتبر تنويع لنضال طويل ودليل كرامة المواطن ومكانته وأهميته في دولة الحق والقانون، الاهتمام بالحياة السياسية والانخراط فيها بفاعلية وإيجابية، الانخراط في الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية، متابعة الندوات السياسية، قراءة الجرائد السياسية والنقاش السياسي، المشاركة في الحملات الانتخابية...

ما أريد تأكيده، هو أننا بأمس الحاجة إلى إشاعة ثقافة المواطنة في أوساط الشباب، هذا الأخير الذي يحتل مكانة متميزة ويحظى بأهمية خاصة، فهو بمثابة القلب النابض الذي ينبض بالحياة، والشريان الذي يمتلي حيوية ونشاطا، مع وجوب العمل على تغيير الكثير من المفاهيم والتصورات والممارسات الخاطئة التي يحملها شبابنا، كسب ولعن الوطن(الجزائر)، ضعف الروح الوطنية والتفكير في الحرقه والتأثر أو الانهيار بالحياة الغربية، العزوف عن إحياء والمشاركة في الاحتفال بالأعياد الوطنية كعيد الاستقلال الوطني، السرقة والعنف، الرشوة والمعاملات الربوية... لذا يجب العمل في هذا الاتجاه لتعميق وتعميم كل ما من شأنه زيادة اللحمة بين أوساط المجتمع والشباب، والعمل الدؤوب والمتواصل على نشر ثقافة المواطنة- كما بينها سابقا- حتى تملأ على كل الثقافات الأخرى الهدامة.

3. تربية الشباب على المواطنة الايجابية في إطار مؤسسات المجتمع المدني:

إن تعزيز روح المواطنة لدى الشباب وتوجيههم للاقتداء بأمجاد التاريخ وحضارة الأمة الجزائرية من بين الوظائف الأساسية للمجتمع المدني، فإلى جانب الدور الذي تلعبه المدرسة في تنمية قيم المواطنة لدى الناشئة، يفترض في مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها من أهم قنوات المشاركة الداعمة لمسار التطور الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة المنفتحة على عالم العولمة، أن تكون قريبة من المواطنين، تشكل قنوات تعمل على تمكين الشباب- باعتبارهم القلب النابض للأمة- من التعبير عن مطالبهم، والدفاع عن حقوقهم، وتفعيل مشاركتهم الجماعية في تحقيق متطلباتهم الاقتصادية، وممارسة نشاطات متعددة ومتنوعة تركز جميعها على محددات ثقافية، تتجسد في فلسفة المجتمع المدني، التي تشكل في مجملها الثقافة المدنية المغايرة للثقافات الدخيلة الناجمة عن تيار العولمة الجارف بكل ما يحمله من سموم، من شأنها تهديد البناء الثقافي والحضاري للأمة.

المواطنة ممارسة وسلوك، وهي منظومة من القيم والاتجاهات التي تجعل الفرد يتحمل المسؤولية بقدر قيمة العمل لخدمة المجتمع، وتمثل قيم الولاء والانتماء للمجتمع والاعتزاز به، وممارسة السلوك الديمقراطي داخل المؤسسات المعنية بتنشئة الفرد، وغرس روح التطوع والمشاركة، والممارسة الفعلية التي تمكن الأفراد والجماعات في الفعل القائم على الإقناع والاستهلاك، والعمل السياسي، والعمل التشريعي والإدارة والبيئة، فالمواطنة حب المواطن لوطنه وانتمائه له، والشعور بمشكلاته والإسهام الايجابي للتعاون مع الغير على حلها، والتفاني في خدمته، والالتزام بمبادئه وقيمه وقوانينه، والمشاركة الفعالة في الأنشطة والأعمال التي تستهدف رقي الوطن والمحافظة على مكتسباته(11).

والمواطنة هي المحرك الذي يعنى بتفعيل حقوق الإنسان، وتحويلها من منظومة قانونية مجردة إلى منظومة سلوكيات، وأفعال تمارس طبيعياً وبشكل محسوس، فلا جدوى لحقوق الإنسان في غياب دينامية المواطنة، لأنها أكثر الآليات صدق التأكيد عالمية هذه الحقوق وتربطها وأوضحها نهجاً لترجمة قيمها ومبادئها إلى واقع ملموس يعيشه الأفراد والجماعات على كافة المستويات. وتؤكد أدبيات موضوع المواطنة على أنها معنية ببناء المواطن الذي هو أداة بناء الوطن، وعليه فالتربية على المواطنة معنية ببناء الوطن والمواطن، وإذا كان الحال كذلك فلا من إعداد الأفراد إعداداً شمولياً، علمياً ومهارياً وعاطفياً وجسدياً، ليكونوا مواطنين صالحين ايجابيين يعملون- وبشكل فاعل- على تلبية حاجاتهم وحاجات مجتمعهم، وان يؤدوا ما للمجتمع عليهم من حقوق وفي الوقت نفسه يتمتعوا بحقوقهم التي كفلها لهم الدستور والقانون.

ويقصد بتربية المواطنة عملية التنشئة الهادفة إلى تعزيز شعور الفرد بانتمائه إلى المجتمع وقيمه ونظامه وبيئته وثقافته ، بشكل يرقى إلى حد تمثل هذا الشعور في سلوكه وفي دفاعه عن قيم وطنه ومكتسباته، إن تربية المواطنة تتضمن تنمية معرفة الفرد بمجتمعهم وتفاعله ايجابياً مع أفرادهم بشكل يساهم في تكوين مواطنين صالحين، متمكنين من الحكم على ما يعترضهم داخل مجتمعهم وخارجه(12).

إن التربية على المواطنة عمل يهدف إلى ترسيخ ثقافة المواطنة بكامل تجلياتها، وهو أمر له مشروعيتها في عالم العولمة والقرية الكونية التي نعيشها في زمننا هذا.

وإن التربية على المواطنة عملية صعبة ومتواصلة- كما يرى ناصيف نصار- بحيث ينبغي السعي باستمرار إلى تكوين المواطن وتنمية وعيه بنظام حقوقه وواجباته، وتطوير مستوى مشاركته في حياة الجماعة التي ينتمي إليها(13).

لقد صار الحديث عن موضوع التربية على المواطنة هو حديث عن الشأن العام والتنمية وتحديث المجتمع، ذلك أن التطلع الى التنمية والتحديث لا يستقيم دون استحضار الحق في التعلم وفي حرية الرأي وفي الاختلاف والمساواة وفي الكرامة والتسامح والتعايش والديمقراطية.

ولتحقيق أهداف تربية المواطنة، يفترض في هذا التحدي المفروض، إشراك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتكاملها جميعا من اجل تشكيل هوية المجتمع، أو الحفاظ عليها إن كانت واضحة المعالم، ومن اجل توجيه أفراده في مختلف النواحي، كما يفترض لهذه المؤسسات أن تعمل بصورة مباشرة في المجتمع على إكساب القيم والأخلاق والتوجهات والمعايير الاجتماعية، التي تسهم في تربية المواطنة، وفي مقدمة هذه المؤسسات:

- الأسرة: باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى، التي تؤثر بشكل كبير ومباشر في التنشئة الاجتماعية للفرد.

- المدرسة: بوصفها المؤسسة الرسمية التي تعنى بصياغة قيم الدولة وتوجيهاتها للناشئة، بتعاونها جنبا إلى جنب مع المؤسسات التربوية والاجتماعية الأخرى.

- المجتمع المدني: بحكم امتلاكه مؤسسات دينية ومهنية، ووسائل إعلامية، وأحزاب سياسية، ونوادي رياضية وثقافية ونقابات عمالية، ولكونه المدرسة الكبرى ومحك كل التجارب(14).

ويتطلب ذلك أن يتبنى المجتمع المدني بمختلف مؤسساته ومنظماته، رسالة واضحة تتمثل بتربية الشباب على المواطنة الايجابية معرفة وتطبيقا، وغرس قيمها فيهم، ويظهر ذلك في تطويرهم بحيث ينخرطوا في العمل على تلبية حاجاتهم الأساسية وحاجات مجتمعهم، وان يعيشوا امنين وان يشعروا بالرعاية والاطمئنان وتحقيق ذواتهم، من خلال شعورهم أنهم محترمون ومفيدون، ويتمتعون بقيم روحية، وان يبثوا التطورات الاستراتيجية الضرورية

لحياتهم وبناء وطنهم ودعمه، ويلتزموا بقواعد المجتمع وقوانينه، واعين مدركين منتجين ومسؤولين، مؤثرين بشكل واضح في فعاليات الحياة اليومية بأمانة وباحترام وبشجاعة والتزام، وبالقيم الأساسية الأخرى للمواطنة.

ولدعم ذلك كله في الشباب يفترض أن تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على اختلافها إلى تعليم الشباب تراثهم الثقافي، وحقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم، وتعريفهم بمؤسسات الدولة وأشكال الحكم والسلطات والفصل بينها، ولتعرفوا من أين وكيف تستمد شرعيتها، كيف تعمل هذه المؤسسات والسلطات، من أجل خدمتهم وخدمة وطنهم، وتعريفهم بواجباتهم تجاهها، ومساعدتهم لتطوير طاقاتهم لأقصى مدى ممكن ليكونوا مواطنين صالحين ايجابيين فاعلين في المجتمع، منتجين ومساهمين مسؤولين ومهتمين بشؤون مجتمعهم وقضايا وحاجاته وهمومه وأوليواته، ويحافظون على نسيجه ويصونون هويته، ويعتزون برموز السيادة الوطنية.

لا تسأل ماذا قدم لك وطنك بل سل ماذا قدمت أنت لوطنك؟. مقولة شهيرة استشهد بها سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في القمة الحكومية، لتكون محطة مهمة لدى كل إماراتي ليسال نفسه ماذا قدم لوطنه؟ وكيف مارس مفهوم المواطنة الايجابية ؟

إن هذه المقولة محطة- في الحقيقة- تعد محطة هامة لكل شاب غيور على وطنه، مهتم بشؤون مجتمعه وقضايا وحاجاته وهمومه وأوليواته. المواطنة الايجابية تحمل صورا كثيرة ومعاني أجمل، لتعكس مشهد التلاحم الكبير في المجتمع، وتعاون الجميع لتجسيد معنى المواطنة الايجابية، في صور بناء وفكر وسلوك وطموح، وأمل ومستقبل وثبات وولاء وانتماء، وإشارة واضحة إلى مشاعر الارتباط بالوطن، لتصبح المواطنة الايجابية مرتبطة بأمثلة يومية وايجابية لتتكسر في الأذهان(15).

ولن تستقيم المواطنة الايجابية إلا بالتنشئة الصالحة المرتكزة على الأركان الثلاثة المتكاملة للعقيدة السمحة، والثقافة المنفتحة، والتربية السليمة، كما أن تثبيت قيم المواطنة والسلوك المدني لدى الشباب، يعطي مشروعية لإعطاء الثقة في المواطن الشاب للمشاركة النشيطة والمؤثرة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولا يمكن للمواطنة الايجابية أن تقوم دون تحقيقها عبر التربية عليها بمختلف الوسائط التي تعمل في مجال التربية على المواطنة، وهي متعددة: بدء بالأسرة فالمدرسة ومرورا بمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، حيث أن هذه الأخيرة ينبغي أن تشتغل في مجال المواطنة مباشرة بتمرير التربية على المواطنة الايجابية في مجمل أنشطتها المدنية.

فالجمعيات التي تهتم بجودة المنتوجات الصناعية ، معنية بتعريف الشباب بحقوقه وواجباته تجاه الجودة، فحين يجد سلعة فاسدة أو منتهية الصلاحية عليه أن يخبر بها الجهات المختصة وان يندد بذلك، لان من حقه التمتع بجودة المنتج الصناعي وصلاحيه استعماله.. لان مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها مؤسسات أهلية يفترض بها أن تكون قريبة من الشباب، تشكل قنوات تعمل على تمكينهم من التعبير عن مطالبهم، والدفاع عن حقوقهم، وتفعيل مشاركتهم الجماعية في تحقيق متطلباتهم الاقتصادية.

ولا معنى للمواطنة من غير ممارسة على ارض الواقع، لان الممارسة هي التي تعطيها المعنى الايجابي، حيث تصبح بدون ممارسة ترفا فكريا لا فائدة منه ولا مرتجى، والمواطنة دون ممارسة تهدم ثقافة المواطنة والمواطنة ذاتها من الداخل وفي العمق، لأنها تفقد لدى المواطن قيمتها العملية والنفعية، والمتفق عليه أن الوطنية شعور والمواطنة ممارسة.. والمواطنة تمثل الوجه العملي للوطنية.. والوطنية حرارة وانفعال وجداني أما المواطنة فهي سلوك وتصرفات، والوطنية أداء يحضر في المناسبات العامة، أما المواطنة فهي الأداء الفردي

للاواجبات اليومية، والوطنية ارتباط عاطفي بالأرض، بينما المواطنة ارتباط عملي.. ومن المتفق عليه أيضا، إن الوطنية هي محصلة للمواطنة.. فلا وطنية ايجابية- إن صح هذا التعبير- بدون مواطنة ايجابية.. الوطنية مرتبطة بالأرض وبالمجتمع..بينما المواطنة مرتبطة بالمعيشة اليومية.. الوطنية لا تشترط الالتزام بالقيم والمفاهيم المجتمعية.. بينما لا مواطنة دون التزام بهما، وقمة المواطنة هي الالتزام التام بالقوانين والأنظمة، وليس من المبالغة إذا قلنا انه من اوكد ادوار المجتمع المدني هو تحسيس وتوعية وإعلام الشباب بوجوب الالتزام التام بالقوانين والأنظمة.

والتفاني في العمل والإخلاص في أداء المهام يعكس المواطنة الايجابية، العمل التطوعي والحفاظ على ممتلكات الدولة والمشاركة في الفضاء العام يعكس المواطنة الايجابية، حب الوطن والتعلق به والاعتزاز بمقوماته الوطنية يعكس المواطنة الايجابية، أداء الواجبات كاملة دون تقصير والمطالبة بالحقوق بطرق سلمية حضارية في إطار القانون تعكس هي الأخرى المواطنة الايجابية، فصور المواطنة الايجابية كثيرة في الوطن الايجابي، تحت راية قيادة ايجابية ليصبح الشباب ايجابيا في تفكيره وممارساته اليومية في شتى الميادين والقطاعات.

أكد بوعبد الله غلام الله وزير الشؤون الدينية والأوقاف السابق بمناسبة افتتاح أشغال يوم دراسي بعنابة حول: (المواطنة الايجابية من خلال القرآن والسنة النبوية): أن المواطنة الايجابية ثقافة وسلوك حضاري بناء ، مرهون بأداء الواجبات تجاه الوطن والمجتمع، معتبرا أن الأئمة من واجهم ترسيخ ثقافة المواطنة، وأضاف في ذات الخصوص: من واجب المرشد الديني تصحيح المفاهيم وإعلاء قيم الوفاء والإخلاص للوطن والسلوك القويم تجاه المجتمع، وذلك استنادا لتعاليم القرآن والسنة النبوية،(16).

واجمع المتدخلون خلال هذا اللقاء من الأئمة وشيوخ الزوايا وممثلو المجتمع المدني، على أن المواطنة ثقافة وممارسة، وان الوطن لا يمكن أن يعمر إلا بالمواطن، وان ضمان الحقوق لن يتسنى إلا بأداء الواجبات، وقد ثمن الوزير دور الأئمة في ترشيد المواطنين في تعاملاتهم مع قضايا البلاد، ودعوتهم إلى أن يكون حضورهم في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للبلاد ايجابيا وفعالا(17).

وصرح بوعبد الله غلام الله: أن المواطنة الايجابية تعني الالتزام بالواجب والتفاعل المثمر بين المواطن والوطن، من اجل حمايته واستثمار ثرواته، والمساهمة في رقيه، معتبرا أن ثقافة المواطنة واجب ينبغي على الأئمة ترسيخه(18).

وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن محبة الوطن والاستعداد للتضحية والاستماتة في سبيله، هي التي تؤسس لمنطق تقديم القيام بالواجبات قبل المطالبة بالحقوق(لا تسأل ماذا قدم لك ووطنك بلاسل ماذا قدمت أنت لوطنك؟)، وهذه هي المواطنة الايجابية البناءة التي تهتم بالعمل لا الكلام، والبناء لا الهدم، فهي مواطنة تامة مكتملة وليست مواطنة مطلبية أو مواطنة سياسية فقط، فهي مواطنة شاملة تهتم بجميع المجالات.

والمواطنة الايجابية بما تتضمنه من شعور بالولاء والانتماء للوطن كمؤشرات لنواتج عملية تربية المواطنة، تنتج عنها مجموعة سلوكيات وممارسات تدل على المواطنة الايجابية الفاعلة، وغايتها الحفاظ على الوحدة الوطنية والنسيج الوطني، وتكريس قيم الولاء والانتماء للوطن، والمشاركة الايجابية في بناء الوطن وتنميته، وتؤكد على تحصين الهوية وحمايتها، وتقوم على مراعاة حقوق المواطنين وواجباتهم، فد: الأمن، جودة الخدمات، الاستقرار، التكافل الاجتماعي، التعايش السلمي، الانفتاح وقبول الآخر، المشاركة بفاعلية في الفضاء العام، خدمة الصالح العام وتقديم مصلحة

الوطن على المصالح الشخصية.. هي النتائج الطبيعية والحتمية للمواطنة الايجابية. هذه الأخيرة التي هي أساس كل نجاح ومصدر كل فاعلية.

والمواطنة الايجابية هي محصلة جهد جماعي، يعمل على تنمية الوعي بالحقوق والمسؤوليات الفردية والجماعية، والتدريب على ممارستها، وصقل الإنسان المواطن الصالح المصلح والواعي، القادر على السير بالمجهود التحديتي والتنموي لبلاده إلى الأمام في أوقات الرخاء والأزمات وأوقات التحديات الكبرى، كأزمة الإرهاب والعشرية السوداء التي عاشتها بلادنا ولا نزال نعيشها اليوم في بعض المناطق والمدن الجزائرية، وكذا أزمة انخفاض أسعار البترول وتداعيات على الاقتصاد الوطني...

والتربية على المواطنة الايجابية تستهدف بالأساس الشباب- هذه الشريحة الحيوية والفاعلة في المجتمع- أنها ثقافة وقيم معني بها الجميع، جميع مؤسسات وفعاليات المجتمع المدني، من مساجد وأحزاب سياسية، ونقابات، وجمعيات ثقافية ورياضية، ونوادي كشفية، ووسائل إعلام، ليكون الوطن للجميع في السراء والضراء، وفي الرفاهية والكرامة، في الرخاء والأزمات وأوقات التحديات الكبرى.

ولا شك أن فلسفة المجتمع المدني باستنادها إلى مرجعية دينية أخلاقية قانونية، توفر سندا اجتماعيا وسيكولوجيا محفزا لنشاطات الأفراد في المجال السياسي والاجتماعي، ومن أجل ذلك تستلزم توافر مختلف الآليات والقنوات الجديرة بتكريسها، في حين يدل تواجد هذه القنوات المدنية وتعددتها وتنوع نشاطها في المجتمع، على مدى تطور الديمقراطية المطبقة في البيئتين السياسية والاجتماعية، ويسعى التعدد المؤسسي إلى توسيع الفضاء السياسي والفضاء الجمعوي، وإلى تدريب المواطنين على العمل الجماعي، لتحقيق المصالح الخاصة والعامة، كما يسعى إلى نشر ثقافة مدنية تدعم تحقيق الديمقراطية والمواطنة المتساوية، التي يتعلم من خلالها الشباب كيفية

التعبير عن مصالحه والدفاع عنها، ويتعلم إضافة إلى ذلك كيفية المشاركة في العمليات السياسية والتنموية، ذات التأثير المباشر على حياته (19).

ويستشف من هذا، الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في عملية التوعية التي تهدف إلى إكساب الشباب ثقافة المواطنة، المؤسسة على منظومة الحقوق المدنية والسياسية، وترسيخ الوعي السياسي والاجتماعي لديهم، فضلا عن إكسابهم القيم والأفكار والتصورات والاتجاهات السياسية والمعرفية الحديثة، كما تعمل على خلق قنوات بأهمية الثقافة المدنية حتى ترسخ في خرائطهم الذهنية كأسلوب للحياة، وهكذا فالتنشئة السياسية للشباب من خلال مؤسسات المجتمع المدني، تهدف إلى تعميق المفاهيم الجديدة لديهم من أجل تحقيق تكامل بين البناء السياسي والقيم الثقافية الداعمة له.

ولهذا فإن المجتمع المدني بمساجده، وأحزابه، ونقابات، وإعلامه، وأنديته... إضافة إلى مؤسسات التربية والتعليم العام، التي هي جزء يحظى بالسبق والصدارة من حيث أهميته في التنشئة السياسية والاجتماعية للشباب، نظرا لدوره الفاعل في ترقية معنى المواطنة الايجابية وقيمها، ولاسيما فيما يخص تحويل المجتمع المدني، وحقوق الإنسان، والديمقراطية من تصورات وأفكار ومفاهيم مجردة إلى وعي مدرك لدى الشباب، ومن ثم تحويلها إلى سلوك ممارس ومعيش واقعي.

ولا ننسى دور المؤسسات الدينية في عملية التربية على المواطنة الايجابية للشباب، وهو دور لاشك مهم جدا، إن لم يكن منحصرا في فعل العبادة، لأن المساجد إذا كانت مكانا للصلاة، ومسرحا للعلم، ومصدرا للعمل الخير القائم على بث العقيدة الصحيحة والدعوة الصائبة، وعلى حب الشباب على التمسك والسعي من أجل الصالح العام -كما صرح وزير الشؤون الدينية والأوقاف السابق بوعبد الله غلام الله في معرض حديثه عن المواطنة

الايجابية ودور رجل الدين (الإمام والمرشد الديني) في ترسيخها لدى المواطنين، حيث قال: «إن المواطنة الايجابية ثقافة وسلوك حضاري بناء ، مرهون بأداء الواجبات تجاه الوطن والمجتمع، معتبرا أن الأئمة من واجبه ترسيخ ثقافة المواطنة، وأضاف في ذات الخصوص: من واجب المرشد الديني تصحيح المفاهيم وإعلاء قيم الوفاء والإخلاص للوطن والسلوك القويم تجاه المجتمع، وذلك استنادا لتعاليم القرآن والسنة النبوية»- فما من شك أنها تكون أكثر نفعا، ورسالتها أكثر اكتمالا؛ إذ فيها تمارس العبادة، وتلقى الخطب والمحاضرات، وترسخ القيم الدينية والاجتماعية والآداب بشكل عام، وفيها يتعلم الشباب القدوة الحسنة، وتتألف القلوب، وتنصهر النفوس فيما يعود بالخير على حياة العباد والبلاد.

ولا ننسى كذلك دور المؤسسات الثقافية والرياضية والترفيهية، المعنية هي الأخرى بتربية المواطنة الايجابية لدى الشباب، ولكون دورها لا يقل شأنًا عن دور المرافق والهيئات الفعالة، بالنظر إلى ما لها من إمكانات وخبرات تؤهلها للقيام بالدور المنوط بها بشكل يضمن لها النفع والاستمرار في خدمة الشباب و المجتمع بأسلوب ترفيهي مرغوب، كممارسة الهوايات التي يقدم عليها الشباب في أوقات الفراغ والعطل، وفي تنشئة الأجيال وتعزيز ما تقتضيه هذه التنشئة من قيم روحية ومدنية واجتماعية.

وتساهم الأحزاب السياسية- هيالأخرى- كمؤسسة من مؤسسات المجتمع

المدني في:

- تأطير الشباب وهيكلتهم.
- تكوينهم السياسي.
- تعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام.
- المشاركة في ممارسة السلطة على أساس التعددية، والتناوب بالوسائل الديمقراطية(20).

ويمكن أن تساهم المؤسسات النقابية في: زيادة وعي الشباب وتفعيلهم، تعليمهم أسس وقواعد الاتصال والتواصل والمطالبة بحقوقهم بطرائق سلمية حضارية في إطار القانون، تعزيز مشاركتهم في العمل النقابي وإيجاد قيادات شابة، تلمس قضاياهم والوقوف على مشكلاتهم المهنية، والعمل النقابي الديمقراطي يبحث عن توفير قاسم مشترك بين الشباب في النضال الفعلي من أجل تحسين واقعهم والنهوض به للأفضل، بما يخدم مصالحهم. ولا ننسى الدور الكبير الذي قد تلعبه النقابات في النضال الوطني والاجتماعي، وتبقى النقابات من المؤسسات المجتمعية التي لها مساهماتها الحقيقية في خدمة الشباب وتعزيز ثقافة المواطنة الايجابية لديهم.

ونظرا لما لهذه المؤسسات من أهمية في حياة الشباب بخاصة، وقدرات على تعزيز مواطنتهم وتوجيههم الصحيح، فالأحرى بالدولة والمجتمع أن يهتموا بها، ويولياها من العناية ما تستحق، فإذا كانت الدولة مطالبة بتوفير تلك المؤسسات وتشجيع الشباب على ارتيادها والاستفادة من خدماتها، فالمواطنون والشباب تحديدا مطالبون بالتفاعل مع نشاطاتها وحمايتها والعمل على تطويرها.

ومن خلال هذه المعطيات والحقائق، فإن مؤسسات المجتمع المدني تستطيع عند انتظامها تحت مفاهيم وقيم مدنية وأخلاقية، دعم الشباب بالانتقال من الحالة الفردية إلى حالة المواطنة الصالحة والايجابية، وتنمية هؤلاء الشباب من أفراد إلى مواطنين ايجابيين فاعلين، يتمتعون بكافة الحقوق المتوجبة لهم، ولكن أيضا بكافة الواجبات التي تفرضها مواطنتهم.

وتعتبر هدى الخطيب شلق: أن لدى الشباب الرغبة في خدمة المصلحة العامة وفي التشارك في الكثير من الأنشطة التي تخدم المجتمع المحلي والوطني، وابعد من ذلك أن وسائل التواصل الاجتماعي جعلت الشباب في تواصل مع أمثالهم في كل دول العالم، فهم يتبادلون المعلومات والأفكار والتجارب، بذلك

تخطت رغبتهم المشاركة في العمل لمصلحة الإنسان عامة النطاق الوطني إلى المستوى الإقليمي والدولي (21).

إذن يسعى الشباب إلى الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني لأنهم يريدون المساهمة في خدمة المصلحة العامة، ولأنهم يدركون أهمية العمل الجماعي ومعنى عمل الفريق، وان وجود العناصر الشبابية داخل مؤسسات المجتمع المدني تجعلها أكثر حيوية وتجدد واستمرارية في نشاطاتها المختلفة التي تعود بالنفع على المجتمع.

يلعب المجتمع المدني دور الوسيط بين المواطن والدولة، لهذا المجتمع إذن دور هام يتبلور من خلال مؤسساته التي تدرك احتياجات الشباب، فتعمل على تليتها وتسعى إلى توفير المناخ الاجتماعي، الثقافي، والاقتصادي، الذي يساهم في تجسيد فكرة المواطنة الصالحة الايجابية في أوساط الشباب في مختلف مناشط الحياة اليومية، ولكي تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من القيام بهذا الدور، لابد من عوامل عديدة مؤثرة تساهم في تعزيز قدرات المنتسبين والمتطوعين داخل هذه المؤسسات، نذكر من هذه العوامل ما يلي:

- القوانين التي تسمح بانخراط الشباب في مؤسسات المجتمع المدني، ابتداء من سن الثامنة عشر.

- وجود التوجيه العائلي للانطلاق من الفردية نحو العمل الجماعي التعاوني.
- اعتبار التوجيه في المدارس نحو أهمية خدمة المجتمع والصالح العام من ضمن محتويات المناهج التربوية التعليمية.
- تطبيق المؤسسة لأهدافها الأساسية، بحيث يجد الشاب المنتسب نفسه يعمل ضمن اهتماماته وخياراته الأساسية.
- السعي لجعل العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة علاقة تكاملية.
- دعم الإعلام لدور مؤسسات المجتمع المدني.

- التشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني، بحيث تتم الاستفادة من مجال عمل وتخصص العديد من المؤسسات.
- تلبية المؤسسة للاحتياجات المجتمعية المختلفة.
- البعد عن التبعية والحفاظ على الاستقلالية.
- إن هذه العوامل تساهم في تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني، وتشجع الانتساب إليها بشكل خاص الفئات الشبابية.
- ويظهر تأثير مؤسسات المجتمع المدني على الشباب في الأشكال التالية:
- تعزيز مفهوم المواطنة الصالحة والايجابية.
- تعزيز مفهوم العمل الجماعي التعاوني.
- تعزيز مفهوم العمل التطوعي.
- وللشباب دور هام وأساسي داخل مؤسسات المجتمع المدني، وأكثر النقاط التي يتبلور فيها هذا الدور هي (22):
- للشباب دور مؤثر في محيطهم لأنهم يعرفون ما هي الاحتياجات الملحة لنفس الجيل منطقتهم وجامعته ومحيطه المجتمعي.
- لدى الشباب المعرفة والقدرة على استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الحديثة في التشبيك بينهم وبين كافة شرائح المجتمع.
- يشكل الشباب قوة ضاغطة في إثارة أي قضية وطنية أو محلية.
- تثبيت دور الشباب في الجمعيات بإبراز نشاطهم ودورهم الفعلي.
- تبني أفكار الشباب للتخطيط في العمل وفي الوصول إلى الهدف، لأنهم يتبعون الأساليب العلمية والتقنيات الحديثة لوسائل العمل.
- يساهم الشباب بحيوية في دعم القضايا الوطنية والاجتماعية.
- يستطيع الشباب تحفيز القاعدة الشعبية للضغط والتأثير على قرارات المسؤولين.

- للشباب دور هام في تحفيز وتفعيل دور النساء في مختلف القضايا الخاصة والعامة.
- للشباب دور هام في إيجاد أبعاد تعليمية وحقوقية ومساحات خاصة بالأطفال.
- للشباب تأثير في نشر ثقافة المواطنة وتفعيلها.
- للشباب دور هام في نشر مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته، من خلال البرامج والأنشطة الجامعية والمراكز البحثية.
- للشباب حيوية التواصل الإعلامي والمجتمعي، مما يساهم في إيصال الأفكار بأسرع الطرائق.
- ولكي يستطيع المجتمع المدني أن يجعل مؤسساتها أكثر فاعلية، يتوجب(23):
 - تأصيل العمل(فكر شموليا واعمل محليا).
 - عدم التبعية.
 - الثقافة الحقوقية.
 - صيانة السلم.
 - وضع البرامج القابلة للتطبيق.
 - حل النزاعات دون اللجوء إلى المساومات.
 - التفريق بين التسوية والمساومة.
 - تفعيل دور المواطن.
 - جعل المواطنة فعل.
 - نشر مفهوم المواطنة على أنها حقوق وواجبات.
- وعليه، فإن تفاعل مؤسسات المجتمع المدني مع محيطها هو العامل الذي يكسب هذه المؤسسات مصداقيتها وفعاليتها، فكلما اتجهت هذه

المؤسسات إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للشباب والمجتمع، كلما أثبتت جدواها، وضرورة وجودها خاصة أن هذه المؤسسات هي الوسيط بين المواطن والدولة.

إن نشر ثقافة العمل التطوعي في أوساط الشباب، يساهم ولا شك في تفاعل هذا الأخير مع عمل هذه المؤسسات، فيصبح التطوع مسؤولية مواطنة، يعيش ويتمثل من خلالها الشاب قيم المواطنة الايجابية، فيشعر بدوره المسؤول نحو مجتمعه ووطنه.

وفي إطار التربية على المواطنة الايجابية، فإن المجتمع المدني يعمل على (24) :

- المرافعة من اجل إرساء قيم السلوك المدني، من خلال:
 - إنتاج أعمال فنية أو رياضية أو ترفيهية، و أعمال تخدم السلوك المدني، كالرسوم، والجداريات، والمقطوعات الموسيقية...
 - القيام بحملات نظافة، وتنظيم تظاهرات لا تهدف الربح الذاتي بل تقدم خدمة مجتمعية واجتماعية.
- إبداء سلوكات ايجابية ، والالتزام بالمعنى الأخلاقي للمواطنة، من خلال:
 - إبراز مظاهر التساوي بين المواطنين، عن طريق تنظيم وبرمجة تظاهرات وأحداث ومواقف: قراءات، أشعار، قصص، إعلام، أشرطة، رسوم.
 - تبني موقف منتقد للتمييز بمختلف صيغه.
 - إظهار مواقف ايجابية تجاه الأدوار المتساوية بين الجنسين.
 - الترافع من اجل قيم المساواة: حملات توعية، مطويات، خطب.
 - التعبير عن الرأي بحرية، والتمرس باليات التعبير والاتصال بالجمهور.
- تبني ثقافة التعايش، من خلال:
 - رفض العنف بمختلف أشكاله.

- الانفتاح على ثقافة المحيط أو الأوساط ذات العلاقة بالتضامن والعيش المشترك.
- احترام تعددية الرأي والمواقف.
- جعل الإقناع والتعارض والحوار آليات لمعالجة القضايا الخلافية.
- اتخاذ مواقف ايجابية تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال:
- انجاز أعمال تخدم هذه الفئة، ونشر سلوك المساواة، واحترام قدراتها وتحفيزها.
- وعن طريق مؤسسات المجتمع المدني:
- يتعلم الشباب واجباته، ويتدرب على ممارستها والمطالبة بحقوقه بوصفه صاحب حقوق.
- يكتسب الشباب آليات تحليل واقعية، ويتدرب على النقد وتقديم الحلول والمقترحات.
- يتدرب الشباب على قبول الآخر والتسامح معه، والاستفادة من اختلافه للانفتاح على تجارب أخرى، وأفكار جديدة، وتنمية أدوات تواصله مع الآخرين.
- تلتقي طاقاته بإرادته الحرة، ويجمع خبراته وتجاربه ومعارفه، للتواصل والتحرك ضمن مجموعات، بهدف التأثير الايجابي وتحقيق التغيير المجتمعي نحو الأفضل.
- يتمكن الشباب من تقديم تصورات وبدائل في مختلف المجالات، والتأثير في مجريات الأحداث التي تنغص الحياة المجتمعية بفعل وسائل ضغط سلمية.
- يتمكن الشباب من تجديد آليات التحرك ، وإبداع وسائله، واستثمار مواهبه وطاقاته الإبداعية والفنية والفكرية.
- يتحول الشباب إلى قوة بفعل اجتماعهم على أهداف غير ربحية(25).

وإجمالاً، فإنه لكي يتم تحقيق المواطنة الايجابية والفاعلة في الشباب، ينبغي العمل على إيجاد مجموعة من السلوكات العملية، فالمواطنة لا تتحقق من خلال التنظيم والقواعد المكتوبة فقط، فالشباب اليوم قد لا يستوعب الطروحات الرسمية والكلام النظري، بل يتشرب قيمة المواطنة الايجابية من خلال سلوكات وأفعال ملموسة، وحياة إنسانية متكاملة. ويبقى أن ننوه بالدور المتميز الذي يلعبه المجتمع المدني في ترسيخ ثقافة المواطنة الايجابية الفاعلة لدى الشباب عبر مؤسساته المختلفة، مع تأطير ذلك كله داخل فضاء مجتمعي ثقافي عقلائي تنويري، ونظراً لأهمية هذا الأمر فإنه يتطلب تضافر كافة الجهود والتحام جميع الفاعلين في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، انطلاقاً من الأسرة إلى المدرسة مروراً بمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، كما يتطلب الأمر وجود إرادة سياسية لتنسيق الجهود وتمتين العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، لأن الغاية من التربية على المواطنة هي تكوين المواطن الصالح للبلاد والعباد، المواطن الذي يقدم التضحيات ولا ينتظر المكافآت، المواطن الواعي بقدرسية وطنه، الممارس لحقوقه وواجباته كاملة، بما ينفعه وينفع مجتمعه المحلي والوطني والمجتمع الإنساني ككل.

استخلاصات: وفي الأخير ، يمكن أن نستخلص :

- إن مؤسسات المجتمع المدني تعتبر أول المدارس التي يمكن للشباب أن يمارس فيها مواظنته، وتكوينه بطريقة ايجابية ، في إطار نسق قيمي، من خلال الإيمان بالعمل الطوعي الجماعي وقبول الاختلاف، والمساواة والمشاركة، وقبول الآخر والالتزام بالقوانين والأنظمة، وقبول المحاسبة، وتحمل المسؤوليات، وهي قيم الديمقراطية التي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني تعزيزها كخطوة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع، إذ يستحيل بناء

مجتمع مدني دون هذه التشكلات، التي تتجلى داخلها صيغ سليمة لإدارة الاختلاف والتنافس الشريف البناء، وحرية الرأي والتعبير والتنظيم، والتي بدونها يستحيل بناء مجتمع مدني حداثي.

- يمثل المجتمع المدني مكونا أساسيا للمواطنة والديمقراطية، فمؤسساته هي في حد ذاتها فضاء لممارسة المواطنة بتجلياتها ومظاهرها، وتقدم هذه المؤسسات- على اختلافها- المثال في احترام سيادة القانون والمؤسسات، وكذلك في الشفافية والحوكمة الرشيدة، سواء من حيث مواردها المالية أو النشاطات والمعلومات، وذلك باعتبار أن هدفها الأساسي ليس الوصول إلى السلطة، وإنما إشراك المواطنين- وخاصة الشباب- في الشأن العام.

- السلوك المدني هو التجلي والتطبيق العملي للمواطنة، فلا مواطنة بدون احترام الحقوق والتزام بالواجبات، وقد دعا الإسلام إلى المواطنة الايجابية المسؤولة، من خلال رفع أعمال المشاركة الطوعية إلى درجة الأعمال التعبدية، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «إمطة الأذى عن الطريق صدقة».

- إن المبتغى هو التشبع بقيم المواطنة الايجابية بشقيها المتمثلين في الحقوق والواجبات كوجهين لعملة واحدة، وتكوين مواقف ايجابية تخدم المواطنة النشيطة والفاعلة، التي من شأنها تجاوز الاعطاب الأخلاقية التي يشهدها المجتمع، والتي تتخذ تجليات شتى أهمها: الاستهتار بالمرفق العام، والتنصل من الواجبات، وتضخيم مطلب الحق على حساب أداء الواجب، إلى الحد الذي يفقد معه المطلب الأول معناه الصادق والأسمي، وزيادة على تجاوز الاعطاب الأخلاقية لا ننسى الأزمات والتحديات المفروضة كمشكلة الإرهاب والعنف، وانخفاض أسعار البترول. ويبقى السؤال الأخير : ماذا قدمنا لوطننا ليتقدم إلى الأمام ؟

الهوامش:

- 1 - صالح ياسر: المجتمع المدني والديمقراطية:
www.ao.academy.org/docs/ngo_and_democracy.doc.(21.00 ، 2015/04/17)،
- 2 - عامر حسن فياض: التعددية والمجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر(محاولة للفهم)، مجلة دراسات دولية، العدد 29، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، كانون الأول، 2005، ص:36.
- 3 - نادية فاضل عباس فضلي: دراسة في المجتمع المدني(العراق أنموذجا)، مجلة دراسات دولية، ع38، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، ص: 80.
- 4 - سعيد سالم الجوبلي: المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، دار النهضة العربية، 2003، ص:35.
- 5 - هــانـي الحـوراني: ثقافة المواطنــــــــــــــــة، 2012/03/11
(09.45 ، 2015/04/18)،www.addustour.com/16421/20%/html:
- 6 - المرجع نفسه.
- 7 زهير فياض:ثقافة المواطنة1158www.tahawolat.com/cms/article.phpid_article=1158/04/18
(10.15. 2015
- 8 - هاني الحوراني : مرجع سابق.

- 9 - منير مباركية: مفهوم المواطنة الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013، ص:10.
- 10 - هاني الحوراني : مرجع سابق.
- 11 - عدنان العلي الحسن: الانتماء والمواطنة عند النشء
(21.00، 2015/04/18)، [www.http://www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=18416](http://www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=18416).
- 12 - خالد العقون: في التربية والمواطنة: (2015/04/18)، www.igp.edu.dz/forum.php?action=view&id=156.
- 13 - ناصيف نصار: في التربية السياسية متى يصير الفرد في الدول العربية مواطنا ؟، ط2، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2005، ص:21.
- 14 - خالد العقون: مرجع سابق.
- 15 - عائشة المري: سيف بن زايد والمواطنة الايجابية،
(2015/04/21)، www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=83482.
- 16 - خالد.س : بوعبد الله غلام الله: المواطنة الايجابية التزام بالواجب وتفاعل بين المواطنين والوطن، صوت الأحرار:
www.marw.dz/index-php/2015-0331-15-28-22/44-2009-12-21-0018-24/2009-12-21-00-28-39/965-2012-04-08-130-02-55، (22.04، 2015/04/19)،
- 17 - المرجع نفسه.
- 18 - المرجع نفسه.
- 19 - خالد العقون: مرجع سابق.
- 20 - الشباب والمواطنة الفعالة- دليل مرجعي: حافلة المواطنة:
www.unfpa-tunisie.org/images/stories/2014/publication/MANUEL_BUS_CITOYEN-pdf، (00.40 ، 2015/04/20)، ص:62.
- 21 - جمعية الهيئات الأهلية للعمل المدني: دليل حول تأثير ودور منظمات المجتمع المدني في محيطها المحلي والوطني، لبنان، 1995، ص:13.
- 22 - المرجع نفسه.
- 23 - المرجع نفسه.
- 24 - جمال بندقمان: المواطنة المسؤولة- دليل المفاهيم والمواضيع، المعهد العربي للتنمية والمواطنة:.

دور مؤسسات المجتمع المدني في التربية على المواطنة الايجابية لدى الشباب د.النوي بالطاهر

citizenshipgate.com/en/wp-content/uploads/2013/04/Responsible-citizenship-A-guide-to-concepts-and-topics-pdf، (01.14، 2015/04/20).

25 . الشباب والمواطنة الفعالة- دليل مرجعي: مرجع سابق، ص:60.